اتساقاً مع أدوارها وفعالياتها بما يعود على بيئتنا بالفائدة

العقاب تدعو الجمعيات الأهلية والفرق البيئية للانضمام لعضوية «الشبكة الخليجية»

طالبت الدكتورة وجدان علي العقاب رئيس الجمعية الكويتية لحماية البيئة ورئيس الشبكة الخليجية لجمعيات البيئة الأهلية وفي مبادرة كويتية بمخاطبة وزارة الشؤون الاجتماعية وزارات الشؤون بدول مجلس التعاون الخليجية وبصفة دورية والتنسيق مع وزارات وهيئات البيئة والجهات ذات الاختصاص لدعوة تلك الجمعيات الأهلية والفرق البيئية للانضمام لعضوية الشبكة اتساقاً مع أدوار وفعاليات الشبكة بما يعود على البيئة الخليجية بالفائدة ورفع مستوى التوعية البيئية لدى المجتمعات الخليجية، بالإضافة إلى عرض وبيان التعاون بين الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي والشبكة على معالي وزراء الشؤون الاجتماعية الموقرة في دول المجلس لتسهيل حصول الجمعيات الأهلية على الموافقات المطلوبة من الإدارات المعنية في تلك الوزارات، فالجمعيات ترغب بالانضمام وتتطلع لدعم الوزارات المسؤولة عنها بالموافقة.

وأضافت الدكتورة العقاب أن «الشبكة الخليجية لجمعيات البيئة الأهلية، هيئة خليجية تتمتع بالشخصية القانونية والاعتبارية، ولها أهلية كاملة في مزاولة أعمالها، وتحقيق أهدافها باستقلال معنوي ومادي ومقرها دولة الكويت، وأنشئت وأشهرت بحضور الهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت بتاريخ 2000/04/26 بحضور رؤساء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية البيئية الخليجية الذين انبثقت عنهم فكرة تأسيس الشبكة وهم جمعية أصدقاء البيئة بدولة الامارات العربية المتحدة، وجمعية الشباب والبيئة بمملكة البحرين، ومركز أصدقاء البيئة بدولة قطر، والجمعية الكويتية لحماية البيئة بدولة الكويت»، وذكرت أن الشبكة «تسعى إلى تحقيق أهداف تعزيز وتنمية التعاون وآليات التنسيق بين المؤسسات البيئية، وتبادل المعرفة والخبرات مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الأممية ذات العلاقة، وإنشاء قاعدة معلومات بيئية متطورة وإبراز جهود الدول الخليجية في المحافظة على البيئة، والتعريف بنشاطات وأدوار المؤسسات ذات الصلة المباشرة بالبيئة، بالإضافة إلى التعاون لتعزيز المشاريع المشتركة لحماية البيئة وإعادة تأهيلها وتنميتها في دول المجلس، وتعزيز ثقة مواطني دول المجلس بالجهات الرقابية ومساندتها في أداء عملها وتحقيق أهدافها».

وكشفت أن «الشبكة نالت ثقة مؤسسات وكيانات إقليمية وعربية على مدى سنوات ومنها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية موضحة أن الشبكة عضو مراقب في اجتماعات الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة منذ 2001 بموجب قرار رقم (ق149 – أ26 م ت– 2001/5/24)، والشبكة عضو في لجنة تسيير برنامج التربية والتوعية والإعلام البيئي في الوطن العربي في الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة منذ 2001، والشبكة حضرت الاجتماع الوزاري العربي المشترك التحضيري لاعداد الموقف العربي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (2001)، بالإضافة إلى التعاون مع الأمانة العامة للبيئة والتنمية المستدامة في الاتحاد العام للمنتجين العرب الذي يعمل من خلال مجلس وزراء الإعلام العرب في جامعة الدول العربية».

وحول التعاون بين الشبكة و الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية قالت الدكتورة وجدان العقاب: الشبكة عضو مراقب في الاجتماعات ذات الطابع الفني في مجال البيئة وفق التوصية الصادرة عن الاجتماع السادس عشر للجنة التنسيق البيئي (الكويت – ابريل 2002) بتفعيل قرار القادة (ديسمبر – 2001) بشأن تشجيع انشاء الجمعيات الأهلية في دول المجلس في مجال العمل البيئي التطوعي، ودعت الأمانة جهات الاختصاص في دول المجلس للتعاون مع الشبكة منذ يونيو 2000، مؤكدة أن الشبكة حصلت على التهاني لانشائها من جهات حكومية خليجية ذات الاختصاص ومد جسور التعاون مع الشبكة من خلال الأنشطة والفعاليات (منذ 2001).

وأضافت أن «الشبكة عملت طوال عشرين عاماً على محاولة توطيد العلاقات بين الجمعيات البيئية في دول مجلس التعاون لتعزيز تبادل الخبرات فيما بينها من خلال العديد من الأنشطة والفعاليات المفيدة، والموثقة في التغطية الإعلامية للشبكة، وقد قامت الجمعيات الخليجية الأهلية البيئية بالعديد من الملتقيات والمؤتمرات والتي خلصت توصياتها إلى حاجتها إلى كيان إقليمي خليجي بيئي مدني يجمع جمعيات النفع العام ذات الاختصاص البيئي التي يسهل الانضمام إليها لتبادل الخبرات والنجاحات وتعميمها على دول المجلس في أكثر من محفل ومنها الملتقى الخليجي البيئي لجمعيات النفع العام الخليجية البيئية والفرق التطوعية (دولة الكويت – 2017) والذي أوصى بإنشاء رابطة للعمل التطوعي البيئي على مستوى الخليج العربي وإنشاء لجنة مشتركة تهتم بشؤون البيئة لجميع الجهات ذات العلاقة بالشأن البيئي تحت مظلة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى المنتدى الأول لجمعيات المجتمع المدني للبيئة والتنمية المستدامة (ملتقى افتراضي – 2020) والذي أوصى بإقامة الجمعية الخليجية للبيئة والتنمية المستدامة مقرها مجلس التعاون الخليجي»، لافتة الى ان ذلك «يعكس حاجة مؤسسات المجتمع المدني واستمرار مطالباتها بوجود مثل هذا الكيان الخليجي ليكون بوتقة للنشاط البيئي التطوعي في الخليج حيث تصقل المواهب وتوطن الخبرات الخليجية في المجال البيئي، وتعمم النجاحات لحل المشاكل البيئية نظراً لتشابه البيئات والموائل في الخليج العربي وتشابه الطقس والمناخ، والمشاكل البيئية، وبهذا الخصوص فالشبكة الخليجية لجمعيات البيئة الأهلية متواجدة على الساحة الخليجية منذ عام 2000 وبإمكانها أن تسد حاجة المجتمع المدني الخليجي لتقديم الخدمات التنسيقية والإدارية بما يتناسب مع نظم مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية».

الشبكة الخليجية لجمعيات البيئة الأهلية

السبيعي: «التحقيق في تجاوزات القطاع النفطي» تستكمل اجتماعها ..اليوم

الحميدي السبيعي

قال النائب الحميدي السبيعي، إن لجنة التحقيق في مخالفات القطاع النفطي اجتمعت اليوم.

وأضاف «ناقشت اللجنة التعيينات والترقيات والمخالفات المالية والإدارية، وتم اتخاذ قرار في كثير من التجاوزات وستستكمل اللجنة اليوم النظر في بقية التجاوزات تمهيداً للإعلان عن نتيجة التحقيق وتقديم تقرير متكامل».

الحمد : قانون إنشاء المؤسسة العامة للكهرباء والماء من أهم أولويات مسار التصحيح الاقتصادي

قال الناشط السياسي مرشح مجلس الأمة السابق المهندس أحمد الحمد إن مشروع قانون إعادة هيكلة الكهرباء والماء في الكويت يعتبر ضمن أهم الأولويات على مسار الإصلاح الاقتصادي الحقيقي، مبيناً بأن هذا القانون يوفر على ميزانية الدولة حوالي 2 مليار دينار كويتي سنوياً التي يتم هدرها في وزارة الكهرباء والماء من خلال سوء الإدارة حيث أن الإدارة الحكومية لقطاعات الكهرباء والماء لا يمكن أن تكون ذات الجدوى الاقتصادية المطلوبة لدولة مثل الكويت.

وأضاف الحمد مبيناً بأن إنشاء المؤسسة العامة للكهرباء والماء تحمل الكثير من الميزات والإيجابيات على الأصعدة الخدمية والاقتصادية والمعيشية حيث أنها تقدم جودة أفضل في خدمات إنتاج وتوزيع ونقل الكهرباء والماء، وتوفر مبالغ كبيرة من المال بالإضافة إلى توفير فرص عمل حقيقية للمواطنين الكويتيين مع إشراك القطاع الخاص بشكل مميز يتماشى مع رؤية الكويت 2035.

أحمد الحمد

وبين الحمد بأن مشروع القانون الخاص بإنشاء المؤسسة العامة للكهرباء والماء ينص على أن المؤسسة تضم شركات متخصصة في الإنتاج، وأخرى في النقل وشركات للتوزيع، بما يرفع من الكفاءة نتيجة التركيز والتخصص في مجال العمل، وموضحا بأن هذه الهيكلية الجديدة ستساهم في تطوير خدمة المستهلكين وتحسين أنظمة التحصيل وتقليل مصاريف التشغيل، بالإضافة الى المرونة في اتخاذ القرار وسرعة الإنجاز مع توفير فرص عمل حقيقية والمحافظة على الكفاءات والخبرات الكويتية، واستخدام أساليب الإدارة الصناعية الحديثة في العمل واختصار الدورة المستندية لرفع الإنتاجية، وتقليل الهدر والاستخدام الأمثل للمخزون، وضبط المصروفات وتحديث أساليب العمل، إضافة الى تطوير البنية التحتية لخدمات الكهرباء والماء لمواكبة التطور العمراني والنمو السكاني.

تتمات

الكويت تدرج

والدول الأعضاء على تعميق الشراكة مع الولايات المتحدة ، لقمع تمويل الجماعات الإرهابية التي تشكل تهديدا لمصالح وأمن الدول الأعضاء في المركز.

وذكر أنه تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم 1373 لسنة 2001 ، الصادر تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، والقرارات ذات الصلة سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ، بما يتوافق مع دستور دولة الكويت وقوانينها وانظمتها المحلية ، من خلال الجهات المعنية في الدولة.

وزيرة الشؤون

وأوضحت أنها أصدرت قرارا بإيقاف وكيل مساعد عن العمل للمصلحة العامة ، بعدما أحالته الى النيابة العامة أيضا ، على خلفية ما ورد في نتائج لجنة التحقيق التي تم رفع تقريرها النهائي الى النيابة العامة ، لاتخاذ إجراءاتها في هذا الصدد.

الحربي : خطة

المنصة التعليمية.

ولفت إلى أهمية دور التوجيه الفني للحاسوب في الارتقاء بالكوادر التعليمية فنيا ، من خلال تدريبهم على أحدث الأدوات والتطبيقات المستخدمة في التعليم التقليدي والتعليم عن بعد.

وحث موجهي «الحاسوب» إلى بذل الجهود في تدريب المعلمين على استخدام التطبيقات المطلوبة خلال المرحلة المقبلة ، عبر إعداد وإنشاء مواد التدريب التفاعلي وأدلة الاستخدام ومواد الفيديو الإرشادية.

ودعا وزير التربية الموجهين إلى تقديم تصور شامل حول الخطة التدريبية المطلوبة للمعلمين في أسرع وقت والتركيز ، على أن تكون قصيرة المدى لأعضاء الهيئة التعليمية بالمرحلة الثانوية ومتوسطة المدى لبقية المراحل الأخرى رياض الأطفال والابتدائي والمتوسط.

«الصحة» : «سعد العبد الله»

وفحص المخالطين لها.

وأوضح السند أن حالات الاصابة الـ703 السابقة تضمنت 434 حالة لمواطنين كويتيين بنسبة بلغت 61.7 في المئة ، و269 حالة لغير الكويتيين بنسبة 36.3 في المئة.

أضاف أن المصابين حسب المناطق الصحية جاءوا بواقع 216 حالة بالأحمدي ، و180 حالة بالجهراء الصحية ، و159 حالة بالفروانية ، و97 حالة بحولي ، و51 بمنطقة العاصمة الصحية.

وعن أعلى المناطق السكنية من حيث تسجيل أعداد الإصابة بالفيروس قال السند إنها جاءت كالتالي : 33 حالة في منطقة سعد العبد الله ، و31 بمنطقة الصباحية ، و31 بمنطقة العارضية ، و30 حالة بمنطقة العيون ، و25 في كل من السالمية وتيماء .

وعن آخر المستجدات في العناية المركزة لفت إلى أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة بلغ 146 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض «كوفيد 19» ، وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 9581 حالة.

وحول مراكز الحجر الصحي المؤسسي ، فقد بلغ مجموع من أنهى فترة الحجر الصحي المؤسسي الإلزامي خلال الـ24 ساعة الماضية 87 شخصا ، بعد القيام بكل الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو جميع العينات من الفيروس ، على أن يستكملوا مدة لاتقل عن 14 يوما في الحجر الصحي المنزلي الإلزامي اعتبارا من تاريخ مغادرة مركز الحجر المؤسسي.

وبين السند أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال ال24 ساعة الماضية بلغ 4041 مسحة ، مشيراً إلى أن مجموع الفحوصات بلغ 445184 فحصا.

وجدد دعوة المواطنين والمقيمين إلى مداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

الفارس : فرش

وقالت الوزيرة الفارس في بيان صحفي أمس الأربعاء ، إنه تم فرش 28 كيلومترا بالأسفلت قبل تطبيق حظر التجول في البلاد ، في حين تمت عملية تطوير الطرق عبر تنفيذ وفرش 164 كيلومترا بالأسفلت خلال فترة الحظر الجزئي وكذلك الحظر الكلي.

أضافت أنه منذ بدء خطة التطوير في شهر أبريل 2019 وحتى شهر يونيو الماضي تم فرش الأسفلت في 48 منطقة داخلية ، وبطول 431 كيلومترا بعرض الطريق.

وأثنت على جهود جميع العاملات والعاملين من الكوادر الوطنية في وزارة الأشغال والهيئة العامة للطرق والنقل البري ، على حجم الإنجاز الذي سجلتاه خلال الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

العدساني يجدد

مجلس الأمة ، إن صندوق الأجيال القادمة يقف على أرض صلبة ، الا ان هناك نقصا في سيولة صندوق الاحتياطي العام وذلك بسبب سوء الإدارة المالية ، مشيرا إلى أن السيولة في صندوق الاحتياطي العام كانت مليار و300 مليون دينار ووصلت الان 700 مليون دينار .

أضاف انه لا يوجد عجز مالي انما يوجد عجز في الإدارة الحكومية ، لافتا الى أنه أكد هذا الأمر في الاستجواب السابق ومستمر فيه.

وشدد على ضرورة تعديل مرسوم التحاسب وتبادل الاصول بين صندوقي الاجيال القادمة والاحتياطي العام ، بهدف توفير السيولة اللازمة ، والابتعاد كليا عن الدين العام وألا تكون المعالجة من خلال طلب قرض دولي حتي لا تكون الأمور أكثر كارثية.

وطالب العدساني سمو رئيس مجلس الوزراء بتحمل مسؤولياته ، كون هذا الأمر يتعلق بمعيشة المواطنين ورواتبهم ، مؤكدا ضرورة أخذ جميع الاقتراحات التي قدمها في رسالته التي قدمها في شهر يونيو 2020 بعين الاعتبار.

الكويت تدعو

مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير جمال الغنيم ، في سياق مناقشة تقرير لجنة التحقيق المستقلة المعنية بسوريا.

وأكد السفير الغنيم ان العالم يواجه اليوم عدوا مشتركا يتمثل في فيروس «كورونا» ، الذي يهاجم الجميع بلا هوادة ولا يأبه بأي أصل عرقي أو جنسية أو دين.

وأعرب عن قلق دولة الكويت من بوادر أزمة تلوح بالأفق في ضوء استمرار القتال في سوريا ، الأمر الذي يهدد بالقضاء على أعداد كبيرة من المدنيين بسبب تفشي الجائحة وضعف نظام الرعاية الصحية في البلاد ، مشيرا الى انخفاض عدد المستشفيات والمراكز الصحية إلى النصف بفعل الاعتداءات المسلحة عليها ، بينما غادر البلاد 70 بالمئة من القوى العاملة الصحية.

أضاف السفير الغنيم ان دولة الكويت تحث جميع الأطراف على تسهيل وصول المساعدات الإنسانية ، إلى النازحين داخليا والمناطق المحاصرة دون تحيز أو تمييز ، ذلك لأن الجائحة تمثل لملايين السوريين تهديدا إضافيا لما يعانونه من الصعوبات والانتهاكات والحرمان.

ولفت الى ان دولة الكويت تطالب المجتمع الدولي بأن يولي أهمية قصوى لحالة النازحين السوريين ، في دول الجوار ومناطق أخرى حول العالم ، وذلك منعا لأي تداعيات إنسانية إضافية ، والعمل على تجنب أبناء ذلك البلد الشقيق المزيد من الآلام والمآسي والتشريد.

وأوضح السفير الغنيم ان دولة الكويت قد تبنت دبلوماسية إنسانية فعالة تجاه هذه الأزمة ، إدراكا منها لمسؤوليتها وواجبها للوقوف إلى جانب الشعب السوري الشقيق في محنته.

وقال ان هذه الدبلوماسية حققت نتائج ملموسة من خلال استضافتها لأولى المؤتمرات الدولية للمانحين لدعم الشعب السوري الشقيق في الداخل والخارج ، علاوة على مشاركتها في مؤتمرات المانحين في لندن وبروكسل.

أضاف ان دولة الكويت تناشد في هذا السياق كافة الدول التي أعلنت عن تعهداتها في مؤتمرات المانحين ، التي عقدت لدعم الشعب السوري الشقيق الإيفاء بتلك التعهدات والالتزامات لرفع المعاناة عن الشعب السوري الشقيق.

وفي الوقت ذاته اعرب السفير الغنيم عن قناعة دولة الكويت التام ، بأن الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية يتمثل في الحل السياسي الذي يلبي تطلعات الشعب السوري ، وفقا لما ورد في بيان جنيف للعام 2012 واستنادا على ما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم 2254 على امل نجاح الجهود الرامية للدفع بالحل السلمي. كما أعرب السفير الغنيم عن تطلع دولة الكويت إلى تعاون الجميع مع جهود مبعوث أمين عام الأمم المتحدة الى سوريا غير بيدرسن الهادفة إلى تحقيق السلام.

واشار كذلك إلى أن دولة الكويت تدعو كافة أطراف النزاع في سوريا الى اتخاذ التدابير اللازمة للبحث عن المفقودين وتمكين اعادة رفاتهم ومنع حالات اختفاء الأشخاص.

كما طالبت دولة الكويت أن تضمن جميع الأطراف في سوريا التحقيقات النزهة والفعالة ، ومقاضاة الجرائم المتصلة بالأشخاص المفقودين اثناء هذا النزاع بموجب القواعد ذات الصلة في القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان.

وأعرب السفير الغنيم عن امل دولة الكويت في أن يتعامل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآلياته بجدية مع هذه المسألة ، وأن يطالب كل أطراف النزاع بتوفير المعلومات عن مصير المفقودين ولم شملهم بعائلاتهم والتعامل مع رفاتهم بشكل يتماشى مع المعايير الدولية والإنسانية المتعارف عليها.

وقال ان مسألة المفقودين في النزاعات المسلحة تمثل هاجسا لدولة الكويت ، الأمر الذي دفعها من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في العام الماضي إلى تبني مبادرة تمثلت بالقرار الذي حمل رقم «2474» ، نظراً لمعرفتها عما ينتج من عواقب مأساوية من هذه المسألة على حياة المتضررين من النزاعات وعائلاتهم فليس هناك حرب أو نزاع إلا كان المفقودين من أبرز ضحاياها. وأوضح ان دولة الكويت تشكر لجنة التحقيق المستقلة على توصياتها بشأن مسألة المفقودين وتؤكد انها سعت إلى تبني مجلس الأمن لهذا القرار بهدف تعزيز الإطار المؤسسي والمعياري لحماية المدنيين بناء على تجربة وطنية مريرة لا يزال يعاني منها العديد من ابناء الشعب الكويتي.

وقال السفير الغنيم ان دولة الكويت تدين بشدة كافة الانتهاكات الخطيرة والممنهجة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها أبناء الشعب السوري الشقيق وتدعو إلى إنهاء هذا الصراع الذي طال أمده.

أضاف «اننا نشعر بالقلق الشديد من استمرار الانتهاكات الصريحة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في النزاع السوري ، خاصة فيما يتعلق بالاعتداءات المستمرة على المدنيين الأبرياء والاعتداءات العشوائية المتعمدة على الأهداف المدنية واستخدام الأسلحة المحظورة.

وأوضح ان دولة الكويت تطالب بضرورة التزام كافة الأطراف بالمواثيق الدولية ذات الصلة بالتعامل مع جميع الجرائم التي قد ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ، وكذلك إلى الاهتمام بالمسائل الإنسانية كالسماح الآمن والمستدام لدخول المساعدات الإنسانية والإخلاء الطبي ومنع حصار المناطق السكنية وعدم استخدام التجويع كأداة من أدوات الحرب.

كما أشار السفير الغنيم الى دعم دولة الكويت للنداء الذي وجهه أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في شهر مارس الماضي والداعي إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم ، وإلى حث جميع الأطراف المتحاربة على الابتعاد عن الأعمال العدائية. يذكر ان الدورة الـ45 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان تتواصل من الـ30 من يونيو الى الـ17 من يوليو الجاري عبر تقنية الاتصال المرئي وحضور محدود للغاية في قاعة المؤتمرات الكبرى بالأمم المتحدة في جنيف التزاما بقواعد التباعد المفروضة لتفادى الإصابة بالفيروس .

تونس : رئيس

أخرى في الأيام القليلة المقبلة لتشكيل حكومة في فترة لا تتجاوز شهرين

وقالت مصادر سياسية ل «رويترز» إن رئيس الوزراء التونسي إلياس الفخفاخ تقدم باستقالته، بعد ساعات من خبر مطالبة الرئيس التونسي له بالاستقالة .

وكانت وسائل إعلام تونسية، قد أشارت إلى إن الرئيس قيس سعيد طلب من رئيس الوزراء، الياس الفخفاخ وحكومته تقديم استقالتهم

ووفقا لعدد من المصادر التونسية، فإن الرئيس التونسي طلب من الفخفاخ وحكومته تقديم استقالتهم، بعد تسلمه عريضة من مكتب البرلمان التونسي تطالب بسحب الثقة من الأخير

ويأتي طلب رئيس الجمهورية من رئيس الحكومة الاستقالة في وقت يتابع عموم التونسيين تطورات ملف تضارب المصالح للفخفاخ، حول صفقات ذات صلة بشركات يمتلكها أو يمتلك أسهما في رأس مالها

وقدم عدد من الكتل البرلمانية، الأربعاء، إلى مكتب ضبط مجلس نواب الشعب، لائحة سحب ثقة من الفخفاخ، وقعها 105 نواب عن كتل حركة النضهة وقلب تونس وائتلاف الكرامة وعدد من المستقلين

وقال القيادي بحزب النهضة الإسلامي في تونس عماد الخميري لـ «رويترز» إن الحزب قرر سحب الثقة من الحكومة وسط خلاف قوي مع رئيس الوزراء.

ومن شأن قرار النهضة أن يفاقم الأزمة السياسية في البلاد والتي تفجرت بسبب الخلاف مع رئيس الوزراء إلياس الفخفاخ الذي يقول الحزب إنه فقد مصداقيته بسبب شبهة تضارب مصالح.

ويحتاج حزب النهضة الذي له 54 نائبا، ما لايقل عن 109 أصوات في البرلمان لسحب الثقة وهو ما يسعى للحصول عليه مع حليفيه في البرلمان ائتلاف الكرامة وحزب قلب تونس.

إثيوبيا أغلقت

الانتظار لحين اكتمال بنائه».

أضاف «منسوب المياه ارتفع من 525 مترا إلى 560 مترا».

ومن المرجح أن تثير الخطوة احتجاجات قوية في مصر والسودان اللذين يعتمدان كذلك على مياه النيل.

في هذا السياق ذكر المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية المستشار أحمد حافظ ، أن مصر طلبت إيضاحًا رسميًا عاجلا من الحكومة الإثيوبية بشأن مدى صحة هذا الأمر، مؤكداً على أن مصر تواصل متابعة تطورات ما يتم إثارته في الإعلام حول هذا الموضوع .

وفشلت يوم الثلاثاء المحادثات بين إثيوبيا ومصر والسودان في التوصل لاتفاق بشأن تنظيم تدفق المياه من السد.

ويمثل السد الذي تبلغ تكلفته أربعة مليارات دولار وستبلغ طاقته الإنتاجية من الكهرباء 6450 ميجاوات، حجر الأساس الذي تبني عليه إثيوبيا طموحها في أن تصبح أكبر دولة مصدرة للكهرباء في أفريقيا.

لكنه، في الوقت ذاته، أجج القلق في القاهرة من تراجع إمدادات المياه الشحيحة أصلا من النيل، التي يعتمد عليها أكثر من 100 مليون نسمة بشكل شبه كامل. وتحصل مصر على نحو 90 في المئة من احتياجاتها المائية من النيل.

ويقام السد على بعد نحو 15 كيلومترا فقط من الحدود مع السودان على النيل الأزرق مصدر أغلب مياه النيل. وكانت مصر والسودان تسعيان للتوصل إلى اتفاق ملزم قانونيا قبل البدء في ملء خزان السد.

وكان الاتحاد الإفريقي بدأ جهود وساطته قبل أسبوعين، التي تضمنت إحدى عشرة جلسة عبر الإنترنت ، لكسر الجمود حول ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي الذي تكلف أكثر من أربعة مليارات دولار.

وقالت وزارة المياه والري والطاقة الإثيوبية يوم الثلاثاء إن «المطالب التي لا تتغير والمطالب الإضافية والزائدة من مصر والسودان ، حالت دون التوصل لاتفاق بختام جولة المفاوضات».

ولم تذكر تفاصيل لكنها أضافت أن إثيوبيا مستعدة لإظهار المرونة مع استمرار المحادثات.

وقالت وزارة الري المصرية يوم الإثنين إن الدول الثلاث سترفع تقريرا عن المحادثات إلى الوسيط سيريل رامافوسا رئيس جنوب أفريقيا ورئيس الاتحاد الأفريقي الذي يجري استعدادات لقمة مصغرة جديدة.

وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري للتلفزيون المحلي إن الهدف المنشود هو التوصل لاتفاق.

وكانت القاهرة قد رفضت اقتراحا من أديس أبابا بتأجيل البت في الخلافات لما بعد توقيع اتفاق على تشغيل السد.

ونقلت وكالات عن مصادر مطلعة قولها ، إن النقاط الخلافية بشأن السد تتعلق بعملية تشغيل وملء السد في فترة الجفاف، والجفاف الممتد، وقلة الأمطار.

وقدمت إثيوبيا مقترحا لحجز المياه بما قدره 74 مليار متر مكعب على مدى 7 سنوات إذا كانت مطيرة، أما إن كانت جفافا أو جفافا ممتدا أو قليلة الأمطار، فتقترح حجز المياه على مراحل حتى لا تلحق الضرر بدولتي المصب «السودان ومصر».

أضافت المصادر نفسها أن القاهرة رفضت المقترح الإثيوبي، متمسكة بحصة مياهها في النيل، أي 55 مليارا و500 مليون متر مكعب بموجب اتفاقية 1959 بين مصر والسودان.